الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية

تخصص العلوم المالية و المحاسبية

الفوج : 10

مقياس : مالية عامة

بحث حول :

السياسة المالية

من إعداد:

- قدوري بسمة
- يحياوي ماسيليا
- قط سلمى
- فراحو

تحت إشراف الأستاذ:

داسة اسماعيل

2020_2019

- **خطة البحث :**

➢ **<u>المبحث الاول</u> : ماهية السياسة المالية .**

✓ **المطلب الاول :** تعريف السياسة المالية .

✓ **المطلب الثاني :** ادوات السياسة المالية .

- **المطلب الثالث : انواع السياسة المالية .**

➢ **<u>المبحث الثاني</u> : اهداف و الية عملية السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها.**

- **المطلب الاول :** اهداف السياسة المالية.
- **المطلب الثاني :** الية عملية السياسة المالية .
- **المطلب الثالث :** العوامل المؤثرة في السياسة المالية .

➢ **<u>المبحث الثالث</u>: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية و توصيات لتفادي هذه الصعوبات.**

- **المطلب الاول** :الصعوبات التي تواجهها السياسة المالية.
- **المطلب الثاني :** بعض التوصيات للتقليل من الاختلالات و تحقيق لتوازن الاقتصاد العام .

- المقدمة:

- تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل هبا الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثر مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف. يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا او مساندا في دعم الإقتصاد الوطني ونجاح السياسة الإقتصادية، كما يمكن ان تكون محورا او نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الاصلاح الإقتصادي أو في أتخير وتعطيل في تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج و السياسات الاقتصادية .

ومن هنا يتبادر في اذهاننا ماهو دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود ؟

➢ <u>المبحث الأول</u>: ماهية السياسة المالية.

✓ المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية Fisc التي تعني حافظة النقود أو الخزانة و كانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي و قد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية فضلا عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: " مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد وهناك من عرفها على أنها: " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار ، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين، ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية و كذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:" السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام"[1].

✓ المطلب الثاني: أداوت السياسة المالية.

تقوم السياسة المالية على استخدام أدوات رئيسية وهي النفقات العامة و الإيرادات العامة و سنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه كما يلي:

1. **السياسة الإنفاقية** : يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها البرنامج ألإنفاقي الذي يقوم على طبيعة و أدوار الدولة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية و السياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة و مكافحة التضخم و توسيع السوق المحلية بينما تستهدف

---

[1] سيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والأربعون ، ص 433.

الدول النامية إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان و السياسة التي تستخدمها الدولة للإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى النفقة العامة.

مفهوم النفقات العام: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه:" مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".

مفهوم الإنفاق العام :و يمكن تعريفه على أنه:" مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام".

2. **السياسة الإرادية:** لقد أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فهي أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة وكذلك توجيه الاستثمار و يمكن تقسيم السياسة الإرادية [2] .

✓ المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية.

للسياسة المالية نوعان حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الإقتصادي وهما كالآتي:

1. **السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالتمويل بالعجز)** : يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الإقتصاد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق التالية:

- ✓ **التوسع في النفقات العامة:** تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقدية أو عينية مثل: الملابس، الحليب وخدمة الصحة و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.
- ✓ **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع، و يكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق

---

[2]عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 55.

المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي

- ✓ **تخفيض الإيرادات الضريبية:** الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع،حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الإستهلاكي وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين منهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الإستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2. **السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض):** عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندها يتولد في الإقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها:

- ✓ **زيادة الإيرادات الضريبية:** يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الإقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الإستهلاك (تقليل الميل الحدي للإستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي و قد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الإستهلاك و هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخول المتدنية.
- ✓ **التوسع في إصدار القروض العامة:** يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختيارية أو إجبارية.
- ✓ **الحد من الائتمان المصرفي :** يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار [3].

➢ <u>المبحث الثاني :</u> اهداف و الية عملية السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها.

• المطلب الاول : اهداف السياسة المالية.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والتعلم الاقتصادية الخدمة التحليل الإقتصادي الجزئي، ط 3. دار صفاء للنشر والتوزيع، ص271*273.

السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي[4]:

1- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

أ- في مرحلة الإنتاج: يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

ب- وفي مرحلة التوزيع: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج - وفي مرحلة الإنفاق: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها .

2- التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد ،أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخول وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

---

[4] **كنعان علي،المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني، ٢٠٠٣،ص162-163**

3- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.[5]

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

أ. تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك،هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

ب. يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

4- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة .

---

[5] **كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية،الطبعة الاولى ،منشورات دار الحسنين،دمشق،1998،ص ٢٢٠ -.٢٢١**

- **المطلب الثاني : الية عملية السياسة المالية .**

تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة والجماعية التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل الاجتماعي من خلال العمل على[6]:

1- الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بديلاً للتوازن المالي التقليدي.

2- السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

3- تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية وإعطاءها أبعادها، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط... والقرض العام لم يعد أسلوباً لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع إنما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي.

- إن قدرة السياسة المالية في تحقيق ما تقدم تنبع من خلال ميكانيكية أدواتها المالية في التأثير في جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دوراً هاماً من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والاستثمار وكلها تعتبر أهدافاً تسعى السياسة المالية لتحقيقه[7].
- إن تحقيق أهداف السياسة المالية هذه في الزمن القصير (وليكن مستوى معين من التشغيل مثلاً) إنما يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومي النقدي.
- يتم التأثير على مستوى الدخل القومي النقدي أساساً عن طريق الإنفاق العام والضرائب، وللتعرف على السياسة المالية التي يتعين اتخاذها إذن يلزم التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جانب وبينها وبين الدخل القومي من جانب آخر، وذلك بالتحليل على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتركز التحليل على الفروض التالية [8] :

---

[6] السيوفي. قحطان ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات .٦٨- والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩ ، ص ٦٧.

[7] مصطفى أحمد فريد، السيد حسن. سهير محمد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، ص ٣٩٤.

[8] شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي، ص ٣٩٩.

- إن الدولة تحدد حصيلة الضرائب أولاً؛ أي أن حصيلة الضرائب تكون معروفة مقدماً وهو فرض يقصد به التبسيط، إذ أن معرفة حصيلة الضرائب يسهل معرفة أثرها.
- إن السياسة الضريبية الإنفاقية تؤثر على نمط توزيع الدخل.
- إن استعداد الأفراد للإنفاق يتوقف على دخولهم القابلة للتصرف فيها (أي الدخول المتاحة بعد فرض الضريبة) كما يتوقف على عوامل أخرى مستقلة عن السياسة المالية للدولة.
- زيادة الإنفاق العام الحقيقي (الإنفاق على شراء السلع والخدمات) مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بقدر قيمة السلع والخدمات المشتراة مضافاً إليها ما يترتب على ذلك من أثر على الاستهلاك والاستثمار الفرديين.

– على أساس هذه الفروض يمكن القول إن:

- الزيادة في الإنفاق العام مع بقاء الضرائب على حالها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما لا يزيد عن الآثار التي ترتبها الزيادة في الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار الفرديين.
- التقليل من الضرائب مع بقاء الإنفاق العام على حاله يؤدي إلى النتيجة السابقة.
- يترتب على ذلك أن زيادة ما في الإنفاق العام سيكون لها أثر مشابه للذي يحدثه نقص مساو لها في الضرائب على الدخول الفردية القابلة للتصرف فيها وعلى الإنفاق الخاص.
- إذا زاد الإنفاق العام الحقيقي بنفس مقدار زيادة الضرائب فإن الدخل القومي يزيد زيادة تساوي قيمة السلع والخدمات المشتراة وتتعادل الآثار المتعاقبة الناتجة عن الاثنتين تاركة الدخول الفردية القابلة للتصرف فيها وكذلك الإنفاق الخاص كما هي دون تغيير.

✓ المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية، فمنها ما يؤثر إجابا ومنها ما يؤثر سلبا وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

أ. **العوامل السياسية :**

- إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديمأ العــوامل السيـاسيــة الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن حديد هذا الاقتطاع وتوزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث [9]:

✓ **تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:** يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات.

- كما يمكن أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة .

✓ **تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:** يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، فالأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية،ومن جهة أخرى الحروب عادة ما تترك خلفها أثار مالية، كعبء القروض ونفقات إعادة التعمير لذا يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية.

---

[9] دراوسي مسعود(2005 –2006) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990 –2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 65.

- ✓ **التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:** الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل.

- وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة .

ب. العـــوامـــل الإداريـــــة :إن تأثير العوامل الإدارية على السياسية المالية هو تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر على النحو التالي[10] :

1. تأثير العوامل الإداريـة على السياسـة الماليـة: هذا التأثير هو تأثير مزدوج، فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية.

- ✓ **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:** هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لانها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر مالي وبشري قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.
- ✓ **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة عادة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية.

2. تأثير السيـاسـة الماليـة على المؤسسـات الإداريـة: تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيرا مزدوجا، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي

[10] دراوسي مسعود(2005 –2006)،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990 –2004)،مرجع سابق ،ص67-68.

أي إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها(الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق .

- ✓ **تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:** يتضح تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة وتطبق سياسة انكماشية في حالة العكس.

ت. **أثر النـــظام الاقتـصـــادي:** ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.

➢ <u>المبحث الثالث</u> : الصعوبات التي تواجه السياسة المالية و توصيات لتفادي هذه الصعوبات .

• المطلب الاول :الصعوبات التي تواجهها السياسة المالية.

تعدد المراحل و الخطوات الحكومية اللازمة لاتخاذ القرار و تنفيذه مما يؤدي الى طول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الاجراء المناسب و اقراره ثم وضعه موضع التنفيذ و عندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ القرار من اجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة .

اجراءات السياسة المالية و هي مجموعة من من الاجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها او اعادة النظر في بقية الاجراءات الاخرى المتعلقة بالابواب المختلفة للموازنة العامة للدولة [11].

✓ المطلب الثاني: بعض التوصيات للتقليل من الاختلالات وتحقيق لتوازن الاقتصاد العام .

1) لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الانفاق العام بصورة عامة ،و ترشيد النفقات التمثيل الخارجي و الحد من الانفاق العام الترفي و الغير ضروري .
2) ضرورة القيام بالاجراء بحوث و دراسات لمعرفة اسباب تدني الحصيلة من الايرادات .
3) تشجيع الصادرات عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج و بالتالي فك الميزانية و الاقتصاد الوطني ككل من اثر التغيرات الخارجية .
4) ان موازنة العامة للدولة هي الوسيلة الاساسية لاخضاع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية فيما يتعلق بالتصرف في الموارد المالية العامة ، و لكل سلطة مهام في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الموازنة من خلال دورتها ،وعليه يجب العمل على ضمان عدم التداخل و الازدواجية بين السلطتين و مهامهما[12].

---

[11] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ،2007،ص197.

[12] محمود حسين الوادي، المرجع السابق ،ص 198-199.

- **الخاتمة :**

بعدما تطرقنا في بحثنا الى مختلف العناصر المهمة الخاصة بالسياسة المالية بصفة عامة و التي فصلنا فيها مخلف الجوانب و قد توصلنا الى اهمية ودور السياسة المالية في انجاح الجهود المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي علاوة على هذا فصلنا مختلف ادواتها و العوامل المؤثرة عليها اذ نجد ضمن هذا السياق تاثير العوامل السياسية و الادارية و بهذا نكون قد توصلنا الى الاجابة على الاشكاية المطروحة.

• قائمة المراجع :

1) سيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والأربعون .
2) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
3) إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والتعلم الاقتصادية الخدمة التحليل الإقتصادي الجزئي، ط 3. دار صفاء للنشر والتوزيع.
4) كنعان علي،المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني، ٢٠٠٣.
5) كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية،الطبعة الاولى ،منشورات دار الحسنين،دمشق،1998.
6) السيوفي. قحطان ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩.
7) مصطفى أحمد فريد، السيد حسن. سهير محمد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية.
8) شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة– السياسات المالية للنظام الرأسمالي.
9) دراوسي مسعود(2005 –2006) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990 –2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
10) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2007.